تجليات الزمن النحوي في الجملة العربية من خلال الخصائص لابن جني واللغة العربية معناها ومبناها لتمّام حسّان

الدكتور: عبد الحليم معزوز — المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة

الطالبة: نادية زيد الخير — جامعة الحاج لخضر باتنة 1

ملخّص:

تستند دراسة الزمن إلى مستويين هما الشكل والوظيفة، لأنّ صيغة المفردة لا تقدم دلالة كافية عنه، وتتجلى حيويتها عندما تتحرك في السياق؛ ويعبِّر هذا التفاعل الحاصل بين دلالة الصيغة الصرفية كوحدة من نظام اللغة وبين السياق بنوعيه(اللغوي والحالي) كسلوك يتصل بالكلام عن خصوصية الزمن في النحو العربي، وانفتاح نظامه القائم على أساس القرائن المختلفة وشمولية هذا الزمن مختلف التراكيب اللغوية.

يرنو هذا البحث إلى إبراز مقولة نحوية هامة شغلت الدارسين قديما وحديثا ؛ وهي قضية "الزمن النحوي"، والوقوف عند نظرة النحاة العرب القدامى منهم والمحدثين في هذا الموضوع من خلال عَلَمين هما(ابن جنِّي وتمّام حسّان)، وما بثّاه من آرائهما حوله في مصنفيهما **(الخصائص)** و**(اللغة العربية معناها ومبناها)**.

الكلمات المفتاحية: الزمن، صيغة صرفية، النظام النحوي، ابن جنّي، تمّان حسّان.

Abstract:

The study of tense is based on two levels: form and function, because the morpheme is singularly insufficiently meaningful, and its vitality is evident when it moves in context; this interaction between the meaning of the morphological morpheme as a unit of the language system and the context (both linguistic and current) In Arabic grammar, and the openness of its system based on the various evidence and the comprehensiveness of this time different linguistic structures.

This is the issue of "grammatical tense", and stand at the look of the old Arab grammarians and modernists in this subject through two linguists (Ibn Jenni and Tammam Hassan), and the broadcast of their views around this subject in their work (Characteristics and Arabic its meaning and its structure).

Keywords: Tense, morpheme, Grammar system, Ibn Jinni, Tammam Hassan

يعدّ الزمن أحد الموضوعات النحوية التي اعتُمد عليها في قضية الاشتقاق وتصنيف الجملة العربية، وأيضا في تقسيم الكلام العربي؛ وقد جاء بحث النحاة في هذه الظاهرة اللغوية في شكل إشارات مبثوثة ومتفرقة في مؤلفاتهم النحوية لا يشملها بحث تفصيلي يصف هذه الدلالات الزمنية للصيغ داخل التراكيب.

1. الزمن والفعل:

يرتبط كل حدث ببعدين لا ينفك عنهما هما البعد المكاني والزمني، هذا الأخير هو الذي يحكم ويميز حدود إنجاز الحدث في الظواهر اللغوية. وقد اهتم اللغويون قديما بهذين البعدين اهتماما جعلته يوصف "بالمجهر الكاشف الذي مكّنهم من النفاذ إلى أخص خصائص الكلام حتى إنّهم كادوا يأتون على أسراره كليا من خلال عدسة الزمن"[1]، الذي يمثل قيمة خلافية بين وحدات اللغة.

وإذا كانت الكلمة ليست مجرد أصوات أو عنصرا خاليا من الإفادة، فإن **تموقعها** في اللغة مرهون بتعيين مميزاتها، ويكون قد "تهيأ لها من الأسباب ما يمكِّنها من القيام بدور معين لا من الناحية المعجمية فحسب، بل وكذلك من الناحية النحوية، وهذه الأسباب في العربية الانتماء إلى أحد أقسام الكلام واكتساب الطاقة على إفادة ما يمكن أن نسميه بالمقولات النحوية من جنس وعدد وتعريف وتنكير وزمان"[2]، ما يمنحها استحقاق الانتظام في علاقات معينة بكيفيات مختلفة.

وقد استهل سيبويه (ت180هـ) كتابه بتصنيف الكلمة في النحو العربي*، فكانت على ثلاثة أقسام اسم وفعل وحرف، حيث وضعها الوضع الذي تقضيه حسب أدائها الوظيفي في منظمة اللغة، ثمّ بسط القول في تعريف الفعل حيث عمد إلى تجزئته باعتبار أنماط الزمن الثلاثة (الماضي والحال والاستقبال)؛ ولم يسرِ النّحاة من بعده عن هذا الدرب في التقسيم إلا خلال القرن الرابع الهجري أين بدأ الفكر النحوي يتبلور في تحديد أقسام الكلم عن طريق المقابلة بينها، وهي تحديدات يدنو "لفظها من مضمون تلك التي يحيل عليها المحدثون"[3] باسم القيم الخلافية والملامح المميزة (distinctive features).

وهو ما نجده عند ابن سراج (ت316هـ) حين يفرق بين الطوائف الثلاث من الأسماء (رجل وفرس وحجر وعمر)، (الضرب والظن)، (اليوم والليلة والساعة)، فالطائفة الأولى أسماء شخوص والثانية والثالثة أسماء غير شخوص، وجميع ما ذكر دال على معنى مفرد[4] وبعدها يميز بين الطائفة الثانية على اعتبار أنها مصادر والثالثة على أنها ظروف زمان. ثمّ يستمر في مقابلته بين الاسم والفعل في قوله: "إنما قلتُ: «ما دلَّ» على معنى مفرد لأفرّق بينه وبين الفعل، إذا كان الفعل يدل على معنى وزمان، وذلك

الزمان إما ماض، وإما حاضر، وإما مستقبل"[5]، وهي تفرقة قائمة على أساس المعنى أي الحدث وحده المتضمّن في الاسم، والزمن المتضمّن في الفعل إلى جانب الحدث.

ويلي هذا تفريقٌ آخر بين الفعل ومجموعة ثالثة من الأسماء يعتبرها موضوعة لمعنى مفرد وهو الزمان وهو جلّ معناها، بخلاف الفعل الذي يكون الزمن جزءَ معناه ويتطلب معنى آخر إلى جانب هذا المعنى وهو الحدث.

2. مراتب الأزمنة في الأفعال:

ينقسم الفعل باعتبار الزمن إلى ثلاثة أقسام، ماضٍ وحال واستقبال، إلاّ أنّ النحاة اختلفوا حول أسبقية هذه الأزمنة؛ فرأى السيرافي (ت 368هـ) في ذلك وجهين: الوجه الأوّل أنّ "المستقبل أوّل الأفعال، ثمّ الحال، ثمّ الماضي، وهذا شيء كان يذهب إليه الزجّاج وغيره، والحجة فيه أنّ الأفعال المستقبلة تقع بها العِدَّات، ثمّ توجد بعد تقدّم الميعاد وانتظار الموعود، فيكون حالا ثمّ يأتي عليه غير زمان وجوده فيكون ماضيا"[6].

أمّا الوجه الثاني "فالحال هو أوّل الأفعال، ويكون الأقرب إليه في الترتيب المستقبل، وتاليه الماضي. والحجة في ذلك أنّ الميعاد بما يستقبل لا يصحّ إلاّ بما عُرف وشُوهد"[7]، ويبرّر علّة قرب المستقبل إلى الحال بجواز مصيره إلى الحال الذي يحتلّ الصدارة، أمّا "الماضي فقد بعد حتى لا يجوز مساواته الحال في شيء من الأزمنة"[8].

وقد تابع الزجّاجي (ت337هـ) رأي شيخه الزجّاج (ت311هـ) في اعتبار "أسبق الأفعال في التقدُّم الفعل المستقبل. لأنّ الشيء لم يكن ثمّ كان، والعدم سابق للوجود فهو في التقدُّم مُنتظَر، ثمّ يصير في الحال ثمّ ماضيا فيخبر عنه بالمضي"[9].

ولا يجانب ابن جنّي (ت 392هـ) هذا الرأي حينما عرض للكلام عن المعنى مؤكِّدا "أنّ المضارع أسبق رتبة في النفس من الماضي؛ ألا ترى أنّ أوّل أحوال الحوادث أن تكون معدومة ثمّ توجد فيما بعد"[10]؛ ويذهب ابن جنّي مذهب الجمهور في جعل رتبة الصدارة للمضارع بقوله: «وإن كان أكثر الناس على أنّ المضارع أسبق من الماضي»[11]، فكان منطلق هذا الترتيب(المعنى)، أمّا المستقبل فسابق على المضارع لسبق العدم الوجود.

وعلى مذهب الجمهور يكون فعل الحال هو الأصل، لكونه خبرا، وإن أُشير إليه وتحقَّق وجوده صدق الإخبار عنه[12]، بينما الماضي والمستقبل فمعدومان من قِبَل أنّ الأوّل قد تمّ وانقضى وجوده، أمّا الثاني فوجوده مترقّب ومُنتظَر.

ويجري التقسيم الثلاثي للأفعال عند ابن يعيش (ت643هـ) بالموازاة مع أقسام الزمان الفلسفي الثلاثة، التي استرشد بها العقل البشري منذ القديم، ونجد ذلك واردا في نصه، يقول: «لما كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه؛ انقسمت بأقسام الزمان»[13].وقد ترتبت هذه الأزمنة ثلاث مراتب "ماض وحاضر ومستقبل، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك، حركة مضت، ومنها حركة لم تأت بعد ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية"[14].

من خلال النص يتبين أنّ الماضي يتصدّر الترتيب ثمّ يليه الحاضر وبعده المستقبل، لكن ظاهره يوهم بخلاف ذلك، ولا يمثِّل حجّة على أنّ الزمن الماضي أسبق رتبة وإنّما يدل على أسبقية زمن المستقبل منه؛ ويؤكد هذا الظن ما أوضحه بخصوص الحاضر "الذي يصل إليه المستقبل، ويسري منه الماضي"[15]. ويمكننا تصوّر أقسام الزمن عنده بهذا الشكل:

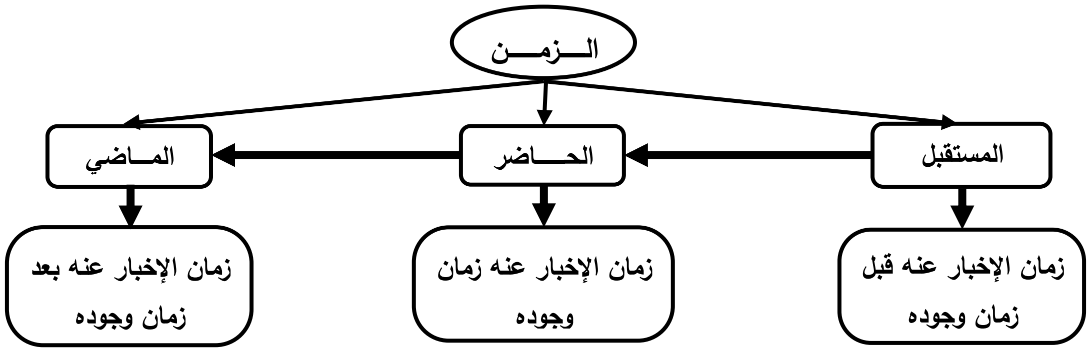

رسم توضيحي لأصناف الزمن عند ابن يعيش

3. منهج ابن جنّي في الكشف عن الزمن:

كان مفهوم الكلمة إطار بحث في التراث النحوي العربي منذ الخليل وسيبويه ومن تلاهما، حيث تمَّ اعتمادها كمقياس "لتفكيك الكلام وتصنيفه"[16]. ولئن كان تحديد ماهية الكلمة غير مرهون بعدد حروفها ولا ببنائها في هيئة كلّ مستقلّ نطقا أو رسما "لم يبق إلاّ مقياس واحد ليعتمد في رسم حدودها وهو مقياس الإفادة"[17]، أو الدلالة على معنى معين (حدث أو زمن أو فاعل).

وعلى غرار سائر النحاة السابقين "كانت لابن جنّي فرصة ثانية لوضع مفهوم الكلمة على بساط البحث عندما تناول دلالات اللفظ الثلاث اللفظية والصناعية والمعنوية وبيّن كيف تُستفاد هذه الدلالات من الأفعال"[18]، لأنّ الكلمة عنده ليست على تلك البساطة الماثلة فيها وإنّما هي على قدر من التركيب؛ ولذلك أحاطها بمفهوم آخر منتهجا في ذلك منهجا مغايرا قوامه التحليل الدلالي لها الرابط

بين الدلالة والمستويات الصوتي والصرفي والنحوي، فنتج عنه ثلاثة أنواع من الدلالة. متّخذا في ترتيبها معياريّ القوّة والضعف "فأقواهن الدلالة اللفظية، ثمّ تليها الصناعية، ثمّ تليها المعنوية"[19]، وهي دلالات شاخصة في كل فعل من الأفعال، وقد مثّل بالفعل (قام) لتوضيح ما سلف ذكره بقوله: «ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله»[20]، حيث يدل بلفظه على المصدر الذي يفيد حدث القيام، وهي إشارة منه إلى أنّ الدلالة اللفظية لهذا الفعل هي "المادة المعجمية أو حروفه الأصول المرتّبة[21]. أما صورته أو شكله المطابق للمثال (فَعَلَ) فيدل على الزمن الماضي أي إنّ "الزمن هو مدلول وزنه الطارئ على حروفه"[22]، ويمثّل عنده الدلالة الصناعية. وبخصوص الدلالة المعنوية فهي استفادة فاعله من معناه.

ويقدم صاحب (الخصائص) تصوّرًا يعكس العلاقة المتكاملة والمتبادلة بين الدلالتين اللفظية والصناعية لإيضاح مفهوم الفعل وبين الدلالة المعنوية المحيلة على الفاعل وتضافر هذه الدلائل في تشكيل علاقة إسنادية.

ويمكن تمثيله على النحو الآتي:

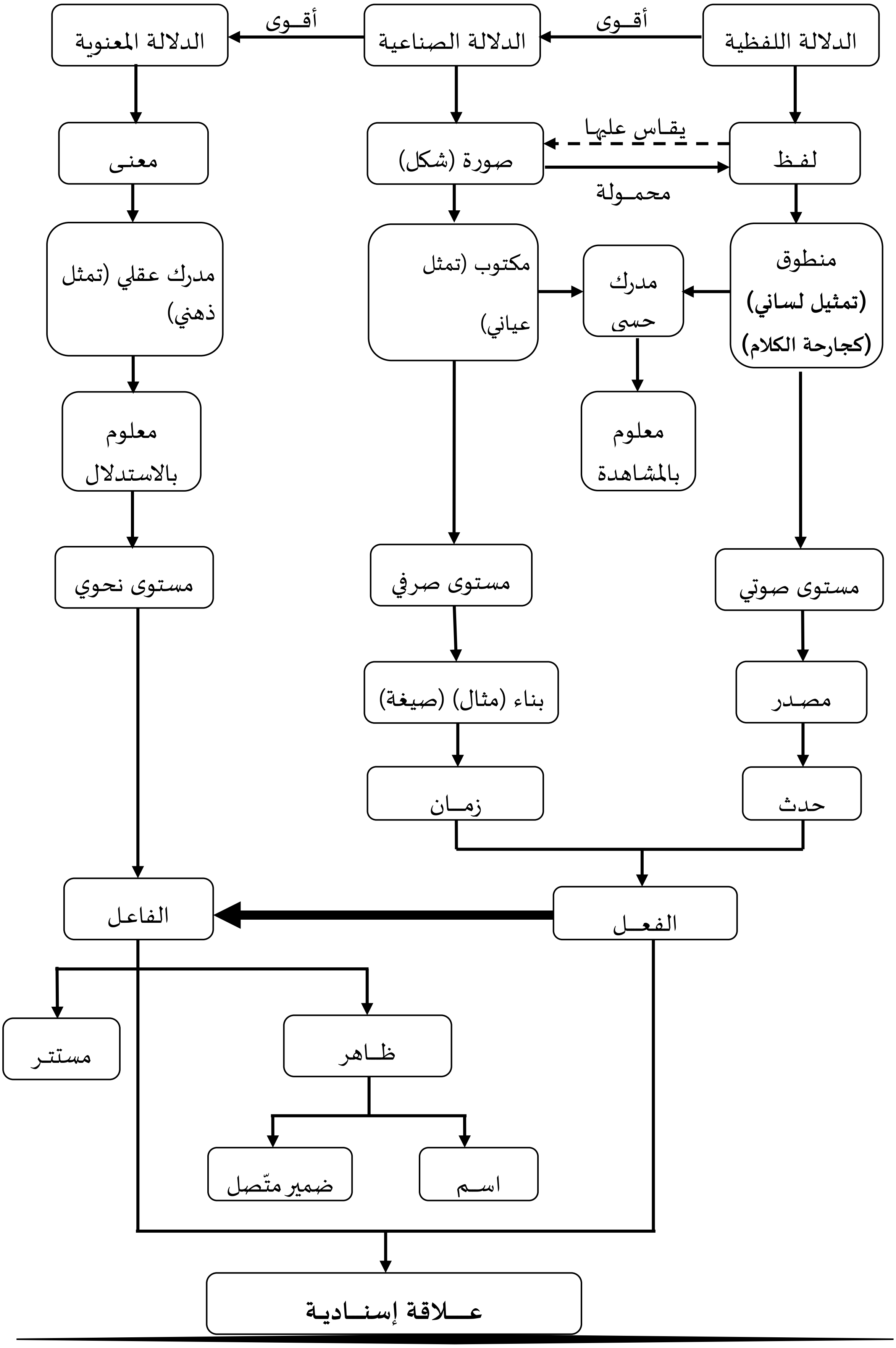
الدلالة اللفظية
أقـوى
الدلالة الصناعية
أقـوى
الدلالة المعنوية
لفـظ
يقـاس عليها
محمـولة
صورة (شكل)
معنـى
منطوق (تمثيل لسـاني) (كجارحة الكلام)
مدرك حسى
مكتوب (تمثل عياني)
مدرك عقلي (تمثل ذهني)
معلوم بالمشاهدة
معلوم بالاستدلال
مستوى صوتي
مستوى صرفي
مستوى نحوي
مصـدر
بناء (مثال) (صيغة)
حدث
زمـان
الفعـل
الفاعل
ظـاهر
مستتـر
اسـم
ضمير متّصل
عــلاقة إسنــاديـة

مخطط يمثّل الدلالات اللفظية والصناعية والمعنوية عند ابن جنّي

يوضح لنا المخطط ثلاثة أدلة تمثل في حقيقة الأمر ثلاثة مستويات تشريحية هي: المستوى الصوتي والصرفي والنحوي، اعتمدها ابن جنّي في الكشف عن الوحدات الكلامية ومنها الفعل. ثمّ يأتي معلّلا سبب قوّة الدلالة الصناعية على المعنوية من جانب أنّها وإنْ لم تكن صورة صوتية (ملفوظة) فهي هيئة أو شكلا متضمَّنا وصورة مطابقة للمنطوق به؛ حيث تُعتمد مثالا (بناء) يقاس عليه اللفظ ويصاغ على منواله، وبالتالي يثْبُت عليه.

وكون البناء واردا على ما ذُكر لحق بحكم اللفظ وجرى مجراه[23]؛ أي طابقه في عدد الحروف والحركات والسكنات، ويعبّر الأستراباذي عن هذا التلاحم بين اللفظ والبناء (الدلالتين اللفظية والصناعية) "بأنّ الفعل الماضي مثلا يدل على معنيين هما: الحدث مدلول حروفه المترتّبة والإخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي، مدلول وزنه الطارئ على حروفه والوزن جزء اللفظ، إذ هو عبارة عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا"[24].

ويشير عبد الرحمن أيوب إلى أنّ المادة والوزن من المفاهيم التي تختصّ بها العربية واللغات السامية، إذ يمنحهما أهمية بالغة تتجاوز جعلهما "مجرد طريقة منهجية لتفسير بناء الكلمة في العربية ولكنهما اعتباران ينبني عليهما السلوك الصوتي في تركيب الكلمة"[25].

ويُوقِع ابن جنّي الدلالتين في نطاق "المعرفة من المعلوم بالمشاهدة ومما هو داخل في حيز الضروريات"[26]، لأن اللفظ عند صدوره في شكل صورة صوتية يكون مسموعا وصوغه على مثال ما معتدًّا به ثمّ قياسه عليه في صورة صوتية كتابية قياسية يكون ملحوظا. كل ذلك مما يمكن التعرّف عليه في دائرة المحسوسات، كونه "أظهر للحاسة، وأبدى للمشاهدة"[27]؛ ولذلك يقابل بين هاتين الدلالتين من زاوية وبين الدلالة المعنوية من زاوية أخرى، والتي يلحقها "بعلوم الاستدلال وليست في حيز الضروريات♣"[28]. مبرِّرا ذلك بأنّ فهم المعنى المنفصل عن اللفظ وعن صورته متوقف على الإدراك العقلي، أي "مما لا يُرى ولا يُشاهد حسًّا وإنّما يُعلم تأمُّلا واستدلالا"[29].

وقد ارتكز ابن جنّي في شرح دلالة الفعل على الفاعل وحاجته إليه من جهة معنوية على توظيف واستخدام مصطلحات المناطقة (كالاستدلال) و(المعلوم بالمشاهدة)، ويدل ذلك على تأثير المنطق في دراسته للظواهر اللغوية؛ إذ يعدّ نوعا من الفلسفة اللغوية. وهنا تعدّى ابن جنّي "وصف المعطيات الملموسة إلى تعليلها والبحث عن أسس مبدئية لها"[30]، ونسطيع أن نلمس ذلك من خلال النص الآتي:

«ألا تراك حين تسمع ضرب قد عرفت حدثه وزمانه ثمّ تنظر فيما بعد، فتقول: هذا فِعل، ولابدّ له من فاعل، فليت شعري من هو؟ وما هو؟ فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من هو وما حاله، من موضع آخر لا من مسموع ضرب»[31] مبينا بذلك أنّ الفعل (ضَرَبَ) يدل بلفظه على حدث (الضرب) وببنائه على الزمن الماضي.

وبعقد موازنة بينه وبين سيبويه نجد أنّ ما عرض له ابن جنّي من نوعي الدلالة قد تُنوولت من لدن سيبويه ضمنيا في حده للفعل؛ فهو عنده ما اشتُقَّ من المصدر وهي ما تسمى بالدلالة اللفظية عند ابن جنّي، أمّا كونه أبنية صيغت لأزمنة ثلاثة فيوافق ما أسماه بالدلالة الصناعية.

وقد جاء في هذه النصوص ما يجزم بصدق ما أقرّه المحدثون –وعلى رأسهم تمّام حسّان- بشأن النحاة القدامى في تقسيم الفعل وفقا لأقسام الزمان الفلسفي الثلاثة، وربطهم بين الصيغة والزمن ربطا خالصا من غير مراعاة شرط ورودها في السياق، باعتباره المجال الأوسع الذي يمكِّن من الوصول إلى الزمن الصحيح في الصيغة وهو ما يسمى بالزمن النحوي السياقي الذي مداره الصيغ ومجمل القرائن المختلفة (مقالية ومقامية).

4. رصد الفروق المصطلحاتية بين الزمن والزمان:

أقام تمَّام حسَّان تمييزا صريحا واضحا بين مصطلحي "الزمن" و"الزمان"، فالأوّل هو ما يدخل في حدّ الفعل؛ حيث قصد به "الوقت** النحوي الذي يعبَّر عنه بالفعل الماضي والمضارع، تعبيرا لا يستند إلى دلالات زمانية فلسفية"[32]. وقد جعل عماده "القيم الخلافية بين الصيغ المختلفة، في الدلالة على الحقائق اللغوية المختلفة"[33].

وهذا النوع من الزمن هو ما يصطلح عليه الزمن النحوي المندرج ضمن فضاء التعبير اللغوي؛ ويعرَّف بأنّه "صيغ تدل على وقوع أحداث في مجالات زمنية مختلفة، ترتبط ارتباطا كليًّا بالعلاقات الزمنية عند المتكلِّم أو بغيرها من الأحداث التي تقاربها في الموقع"[34].

وواضح من هذا التعريف أن صاحبه يفرّق بين الزمان الفلسفي والزمن النحوي الذي لا يقف عند حدود الصيغة أو البناء، وإنّما يتعدّاها إلى الصّلات الزمنية عند مستعمل اللغة.

أما النوع الثاني (الزمان) فهو "الوقت الفلسفي الذي ينبني على الماضي والحاضر والمستقبل، ويُعتبر قياسا لكمية تجربة في الرياضة أو الطبيعة، أو الفلسفة، ويُعبَّر عنه بالتقويم والإخبار عن الساعة"[35].

ثمّ ساق فيما بعد مفهوما آخر يوضّح أكثر حقيقة الزمان الفلسفي، بحيث جعله "كمية رياضية من كميات التوقيت تقاس بأطوال معيَّنة كالثواني والدقائق والساعات والليل والنهار والأيام والشهور والسنين والقرون والدهور والحقب والعصور"[36].

ومن خلال هذين التعريفين "للزمان" نلفي أنّ تمَّام حسَّان قد فصل بين المفهوم والإجراء؛ فجعل الزمان الفلسفي مبنيا على الأزمنة الثلاثة.

وكأنّنا به يومئ إلى أنواع أخرى من الزمن دون أن يذكرها صراحة، غير أنّه يجعلها متضمَّنة في الزمان الفلسفي ولا تخرج عن نطاقه، وما سوَّغ لنا القول بذلك هو محاولة تفريقه بين وسائل وآليات قياسها(الأزمنة). ونلمح الضرب الأول من الزمن وهو الزمن الفيزيائي (الرياضي) الذي يعبَّر عنه بوحدات وأطوال معيَّنة كالثواني والدقائق والساعات.

أما الضرب الثاني، فهو الزمن الفلكي (الطبيعي) ويُخبَر عنه بالتقويم كاللّيل والنهار والأيام والشهور والسنين والقرون والدهور والحقب والعصور.

وهذا (الزمان) ليس له سلطة على الزمن اللغوي "فلا يدخل في تحديد معنى الصيغ المفردة ولا في تحديد معنى الصيغ في السياق، ولا يرتبط بالحدث كما يرتبط الزمن النحوي"[37].

لقد قاده تفريقه بين المفاهيم الزمنية إلى التمييز أيضا بين الاصطلاحات الزمنية؛ فالزمن يقابله في اللغة الإنجليزية كلمة(Tense) "وهو مصطلح يدل على الزمن اللغوي من حيث كونه صيغًا ذوات دلالات زمنية"[38].

بينما الزمان يقابله في اللغة عينها مصطلح (Time)"وهو زمن الوجود"[39].

5. الزمن بين الصيغة والسياق:

إن الحديث عن "الزمن" كواحد من القضايا الصرفية، تعبّر عنها الأبنية (المُثُل) الفعلية دلالة ذاتية أو من خلال ما ينضاف لها من أدوات محدّدة لزمنها في التركيب؛ باعتبارها (الأدوات) وسائل تعمل على توليد الأزمنة من خلال السياق اللغوي؛ تجعل الصيغة تنصرف من دلالة زمنية إلى أخرى وبالتالي "فدراسة الزمن من خلال الفعل وحده خارج السياق يعطينا تعبيرا محدودا للزمن"[40] هو الزمن الصرفي المحض.

والذي يشكل الوحدة اللغوية المغلقة(الصيغ) في محتواها الدلالي هو بعدها الزمني على منحيين، الأوّل منهما هو معناها الزمني المطلق، ويكون شكليا (سطحي الدلالة)، بينما الثاني هو المدلول

الزمني المقيَّد للصيغ في التركيب. وهو ما يجعلها تقوم بوظيفة زمنية جديدة على مستوى البنية العميقة للجملة.

وفي هذا السياق يذهب غيوم Guilloum في تحليله نظرية الزمن إلى إدراك مفهوم جديد اعتبره المصدر الكلّي للبناء اللساني للزمن أطلق عليه (صورة الزمن)، المتمثّل في قطبين هامين هما: نشأة الصورة الزمنية (Chronogenèse) كقدرة كامنة، وتمثُّل تلك الصورة الزمنية (Chronothèse) كممارسة وإنجاز فعلي لها[41].

إذن فتحليل غيوم لنظام الزمن من شأنها أن تنطبق على الصيغة الصرفية خارج التركيب، إذ تكون دلالتها الزمنية كامنة فيها تدل دلالة قطعية على الزمن المعيّن؛ أمّا استبدال صيغة بأخرى على المحور الطولي فينتج عنه دخولها في سياقات واقترانها مع موجّهات على مستوى المحور الأفقي التركيبي، فتوجَّه نحو مسار زمني محدّد الدلالة.

لقد نظر النّحاة القدامى إلى الزمن في الفعل من خلال الصيغة الصرفية وعلى إثرها قُسِّم إلى ماض ومضارع ومستقبل، دون مراعاة هذه الصيغ عند تعالقها واتصالها بوحدات لغوية أخرى داخل سياق لغوي معيّن يوجِّه مسار دلالتها الزمنية.

فهم لم يتفطّنوا إلى طبيعة التعارض الذي قد يحدث بين ما يفرضه النظام وما يقتضيه السياق وهو ما أوقعهم في أخطاء منهجية خطيرة ـ على حد وصف تمَّام حسَّان ـ منها دراسة الزمن النحوي[42]. وهو ما حذا به إلى إفراد مبحث برُمَّتِه في النظام النحوي يعالج قضيّة الزمن النحوي والزمن الصرفي عنونه (الزمن والجهة).

فالاحتكام إلى جانب واحد أثناء الدراسة يؤدي إلى عدم الإلمام والإحاطة بعديد الظواهر اللغوية، ممّا يُفضي إلى نتائج تعوزها الدقّة والتمام ـ إنْ صلحت لجانب لا تصلح للآخر ـ وكان من ذلك دراستهم الزمن كجزء من دلالة الفعل مقرنين إيّاه بالشكل (الصيغة الصرفية).

بناءً على هذه النظرة الفاحصة الدقيقة أقام تمَّام حسَّان تفريقه وتمييزه بين نوعين من الزمن هما: الزمن الصرفي والزمن النحوي.

ومما لاشك فيه أنّ للفعل في العربية ثلاث صيغ هي (فعل، يفعل، افعل) ولما نظر النحاة الأوائل في دلالة الزمن وفق هذه الصيغ، كان من اليسير عليهم أن يحدِّدوا الزمن الصرفي الذي هو "وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السياق"[43]، فوزّعوا هذه الصيغ على أصناف الزمن الثلاثة.

فالصيغة الصرفية المفردة تدل على معنى زمنيّ معيّن دلالة قطعية وحاسمة؛ وبالتالي يكون الزمن المستفاد منها صرفيا، وهو زمن يتمُّ وصفه بمعزل عن السياق إذ تعمل على تقديمه "جداول التصريف الفعلي عن طريق اللواصق (المورفيمات)"[44].

وإذا كان الصرف هو نظام المباني والصيغ فإطار النظر في "الزمن الصرفي يكون قاصرا على معنى الصيغة يبدأ بها وينتهي بها"[45]، ولا يتعدى حدودها وقد يزول عنها بمجرد دخولها في السياق.

وحين نظر النحاة العرب إلى تلك الصيغ نسبوا الزمن النحوي إليها في حالة الإفراد، إلّا أنّ هذا "الزمن عندهم ارتبط بالصيغة المفردة ارتباطا تامًّا"[46]، بمعنى أنّهم جعلوه وظيفة الصيغة.

وانطلاقا من هذه الدلالات الزمنية الصرفية بنى النحاة نظاما زمنيا للعربية مقصورا على ثلاث صيغ صرفية، تكون فيها صيغة [فَعَلَ] وفروعها دالة على الزمن الماضي وصيغتي [يفعل وافعل] وفروعهما دالتان على الحال أو الاستقبال[47].

ثمّ سعوا إلى تطبيق ما نظّروه من تلك المعاني الزمنية على صيغ الأفعال داخل السياق فالماضي عندهم يبقى ماضيا وإن كان يدل في السياق على المستقبل، والمضارع عندهم يظل حالا وإن كان في السياق يدل على الماضي.

أضف إلى ذلك أنّ ما حملهم على هذه النظرة هو "اتفاق تقسيمهم مع الفهم الفلسفي لمقولة الزمان"[48]. وهذا هو مبعث استنباطهم للزمن النحوي المنضوي على الصيغ الثلاث.

إنّ الزمن المنسوب إلى هذه الصيغ وهي مفردة يختلف عنه كثيرا أثناء حلولها في السياق، ما يجعل الصيغة تخرج من زمن صرفي إلى زمن نحوي يكون "وظيفة في السياق يؤديها الفعل أو الصفة أو ما نُقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكلم كالمصادر والخوالف"[49].مشيرا في السياق ذاته إلى أنّهم لم يفصحوا "عن الزمن بالنسبة للمصدر أو للصفات الخمس (اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغة المبالغة وأفعل التفضيل) إلاّ في مجرى القول عن إعمال اسم الفاعل وربما أشاروا في معرض الصفة المشبهة إلى الدوام والثبوت دون تحديد الزمن"[50].

ومعنى هذا أنّ السياق وحده هو الكفيل والمنوط بإعطاء الصيغة دلالة زمنية محددة من خلال القرائن والضمائم؛ إذ يفتح انغلاق الصيغة على نفسها ويكون بمثابة الأداة والوسيلة التي توجه دلالة الصيغة من خلال الاستعمال، ويوسِّع المجال لامتداد مقولة الزمن إلى أقسام الكلم الأخرى(المصدر والصفة والخوالف). ومحصول ذلك أنّ الزمن المستفاد منها أو المتحقّق فيها يكون نحويا في نظام العلاقات وينتفي عنها طابع الزمن في نظام الصرف.

6. **الجهة ودورها في ضبط الزمن:**

لا يمكننا تتبع مسار الزمن النحوي السياقي وتضييق حدوده لبلوغ نقطة معيَّنة في المحور الزمني إلاّ بالاحتكام إلى عامل الجهة في ضوء الارتكاز على مؤشِّرات تَتَكَاتَفُ مع الصيغة الفعلية لتعِّبر عنها. وقبل أن نبيّن كيف تعمل الجهة تخصيص الزمن في الفعل وتقييد حدوثه ينبغي توضيح المقصود بالجهة.

1.6 مفهوم الجهة:

تبنَّى جملة من اللغويين المحدثين في دراساتهم مصطلح (الجهة) الذي يعبِّر بدقَّة عن حالة الحدث وزمنه، ومنهم تمَّام حسَّان الذي حاول أن يقدِّم تصوُّرا عن الجهة قاصدا بها "ما يشرح موقفا معيّنا في الحدث الفعلي؛ ويكون ذلك بإضافة ما يفيد تخصيص العموم في هذا الفعل. ويقابلها في الإنجليزية (Aspect)"[51].

وما يفهم من هذا التعريف أنّ الجهة عنده هي مجمل ما يجري ويدور حول الفعل بحدثه وزمنه والفاعل من ظروف وأحوال وانفعالات ومواقف، تُخرج كلاًّ من هذه الظواهر اللغوية إلى حيِّز التمييز والتخصيص بعد إطلاقها وعمومها.

2.6 تعبيرات الجهة عن معنى الزمن من خلال القرائن:

للأدوات دور جوهري في توجيه الزمن في الفعل وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذه المباني تتنوع ما بين الحروف والنواسخ والظروف باعتبارها أشكالا تفصح عن الجهات التي تخصِّص معنى الزمن في الفعل، وبذلك يتوزع الزمن حسبها إلى ستّة عشر فرعا، ويتمّ ذلك عن طريق ما يضام الصيغة من تلك المباني نحو: (قد والسين وسوف واللام والنون (التوكيد) وما ولا ولم ولمّا ولن وإنَّ وأخواتها وكان وأخواتها وكاد وأخواتها)؛ بمعنى أنّه يتم إلحاق عناصر إضافية بالصيغ الفعلية، وأيضا تقديم النواسخ على الصيغ المركبة، وبذلك "تتنوع وتتخصّص معاني أبنية الفعل"[52]، كذلك بحسب ما يعرض للزمن في الصيغ "من معاني الجهة التي تفصح عنها اصطلاحات البُعد والقرب والانقطاع والاتصال والتجدد والانتهاء والاستمرار والمقاربة والشروع والعادة والبساطة"[53]، وهي في نظره أفكار مخصِّصة للزمن. ومن هذه الصيغ المركبة التي تفصح عن توجهات زمنية متباينة نذكر كان فَعَل، وكان قد فَعَلَ، وقد فَعَل، ومازال يفعَل، وظل يفعَل، وطفِق يفعَل، وكاد يفعَل.

3.6 **نماذج للتوجّهات الزمنية للصيغة في السياق (صيغة المضارع عيّنة):**

تأتي صيغة المضارع في الجملة الخبرية بنوعيها المؤكّدة والمنفية كما يلي[54]:

نوع الجملة	الصيغة	الزمن الصرفي	الجهة	نموذج
المؤكّدة	إنه يفعل	حال	عادي	﴿إِنَّهُ يَعْلَمُ الجَهْرَ وَمَا يَخْفَى﴾(الأعلى/7)
	إنه يفعل	حال	استمراري	﴿إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾(البروج/13)
	ليفعلن	مستقبل	بسيط	﴿لَتَدْخُلُنَّ المَسْجِدَ الحَرَامَ إِنْ شَاءَ الله آَمِنِينَ﴾(الفتح/27)
	ليفعلن	مستقبل	قريب	﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لِتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾(آل عمران/81)
	لسوف يفعل	مستقبل	بعيد	﴿لَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾(الضحى/05)
المنفية	ليس يفعل	حال	عادي	﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آَيَاتِ الله﴾(آل عمران/113)
	ما يفعل	حال	استمراري	﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾(آل عمران/115)
	لا يفعل	مستقبل	بسيط	﴿يَاأَيُّهَا اللَّذِينَ آَمَنُوا لاَ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ الله وَرَسُولِهِ﴾(الحجرات/01)
	لن يفعل	مستقبل	قريب	﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ﴾(الفتح/12)
	ما كان ليفعل	مستقبل	بعيد	﴿مَا كَانَ الله لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾(الأنفال/33)

	لن يفعل	مستقبل	استمراري	﴿لَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾(الجن/02)

خاتمة:

بعد هذه الرحلة البحثية في فكر عالمين من أعلام اللغة العربية حول "الزمن" باعتباره مقولة لغوية تسهم في بنينة الأنساق اللغوية، فإن كان يرتبط بمقولات لغوية أخرى فإنّه مقولة فعلية بامتياز.

إذن فحركية الصيغة الصرفية ترتبط بموقعها وما يعلق بها من قرائن لفظية ومعنوية وحالية في السياق، يخلصها للتعبير عن زمن بعينه يسمى الزمن النحوي السياقي. ولذلك فالقيمة الزمنية للصيغة تكمن في استخداماتها الوظيفية المختلفة في الخطاب؛ أضف إلى ذلك أنّ الصيغة الفعلية تعبِّر عن الزمن تعبيرًا محدودًا خارج السياق أما إذا وردت فيه فإنه يوسِّع دائرة تعبيرها الزمني، وتتدخّل الجهة حينئذٍ لتحديد بعدها الزمني؛ ومعنى هذا أنَّ الزمن مخبوء تحت السياق ومستكنٌّ فيه.

هوامش البحث:

---

[1]- عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2، 1986م، ص254.

[2]- عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993م، ص14.

[*]- أما عند المبرّد (ت285هـ) «فلا يخلو الكلام - عربيا كان أو أعجميا- من هذه الثلاثة». المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام، القاهرة، مصر، ج1، ط3، 1994م، ص141.

[3]- عز الدين المجدوب، المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، سوسة الجمهورية التونسية، ط1998،1م، ص214.

[4]- ينظر: أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ج1، ط2 1996م، ص36.

[5]- المرجع نفسه، ص36.

[6]- أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ج1، ط1، 2008م، ص18.

[7]- المرجع نفسه، ج1، ص18.

[8]- المرجع نفسه، ج1، ص ص18-19.

[9]- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط3، 1979م، ص85.

[10]- أبو الفتح عثمّان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، ج3، ط2، 1952م، ص105.

[11]- أبو الفتح عثمّان بن جنِّي، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، ج2، ط3، 1952م، ص34.

[12]- ينظر:جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج2، دت، ص14.

[13]- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج4، ط1، 2001م، ص207.

[14]- المرجع نفسه، ج4، ص207.

[15]- المرجع نفسه، ج4، ص207.

[16]- عبد القادر المهيري، مفهوم «الكلمة» في النحو العربي، حوليات الجامعة التونسية، تونس، ع23، 1984م، ص33.

[17]- المرجع نفسه، ص34.

[18]- المرجع نفسه، ص ص34-35.

[19]- ابن جنِّي، الخصائص، ج3، ص98.

[20]- ابن جنِّي، الخصائص، ج3، ص98.

[21]- عز الدين المجدوب، المنوال النحوي العربي، ص341.

[22]- عبد القادر المهيري، مفهوم «الكلمة» في النحو العربي، ص40.

[23]- ينظر: ابن جنِّي، الخصائص، ج3،ص98.

[24]- رضي الدين الأسترابادي، شرح الكافية، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ج1، ط2، 1996م، ص26.

[25]- عبد الرحمن أيوب، المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي، الرباط، المملكة المغربية، مج16، ج1، دت، ص18.

[26]- عز الدين المجدوب، المنوال النحوي العربي، ص344.

[27]- ابن جنِّي، الخصائص، ج2، ص200.

♣- أي حاصلة من غير نظر ولا اكتساب، جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، قرأه وعلق عليه محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006م، ص43.

[28]- ابن جنِّي، الخصائص، ج3، ص98.

[29]- المرجع نفسه، ج2، ص200.

[30]- عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص95.

[31]- ابن جنِّي، الخصائص، ج3، ص98.

**- هناك من يفرق بين الزمان والوقت على أن الزمان أوقات متوالية مختلفة، أو غير مختلفة (جمع أوقات)، أما الوقت فواحد وهو جزء من الزمان. ينظر: أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، مصر، 1997م، ص270.

[32]- تمَّام حسَّان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1979م، ص245.

[33]- المرجع نفسه، ص245.

[34]- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، 1986م، ص147.

[35]- تمَّام حسَّان، مناهج البحث في اللغة، ص211.

[36]- تمَّام حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب الحديث، القاهرة، مصر، ط3، 1997م، ص242.

[37]- المرجع نفسه، ص242.

[38]- مالك يوسف المطلبي، الزمن واللغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، مصر، 1986م، ص10.

[39]- المرجع نفسه، ص10.

[40]- هاني البطّاط، مقولة الزمن، القرينة والدلالة، دراسة لسانية، مجلة جامعة الخليل للبحوث، فلسطين، مج4، ع1، 2009م، ص190.

[41]- ينظر: ماري آن بافو، جورج إليا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، تر: محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2012م، ص173.

[42]- ينظر: تمَّام حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص17.

[43]- تمَّام حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص240.

[44]- أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط3، 2008م، ص225.

[45]- تمَّام حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص242.

[46]- تمَّام حسَّان، مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ج1، ط1، 2006م، ص246.

[47]- ينظر: تمَّام حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص241.

[48]- تمَّام حسَّان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص ص266-267.

[49]- تمَّام حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص240.

[50]- تمَّام حسَّان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص267.

[51]- تمَّام حسَّان، مناهج البحث في اللغة، ص245.

[52]- محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001م، ص172.

[53]- تمَّام حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص245.

[54]- ينظر: المرجع نفسه، ص ص 246-248.